الاستِثنـاءُ[1]

٣١٦ ـ ما اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ[٢]

٣١٧ ـ إتْباعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انْقَطَعْ وَعَنْ تَميمٍ فيهِ إبْدالٌ وَقَعْ[٣]

حُكْمُ المستَثْنى بـ«إلَّا» النَّصبُ، إنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ الموجَبِ[4]، سواءٌ كانَ متَّصلاً

---

(1) الاستثناء: هو الإخراجُ بـ«إلا» أو إحدى أخواتها حقيقةً، أو حُكماً من مُتَعَدِّدٍ. قاله السيوطي في «البهجة» ص١٨١. وستأتي أخوات «إلا» أواخر البحث.

(٢) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استثنت، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: مما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت، ومع مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف، ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول.

(٣) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى «ما» لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله: «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير: وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

(4) إليك هذه التعريفات ـ وإن كانت ستمرُّ معك مفرّقةً ـ لتَعِيَها فترافقَك في هذا البحث:

ـ الكلام الموجب: الذي لم يدخل عليه نفيٌ، ولا نهيٌ، ولا استفهام.

ـ الكلام غير الموجب: الذي دخل عليه نفي، أو نهيٌ، أو استفهام.

ـ الاستثناء التام: الذي يُذكر فيه المستثنى منه. =

أو مُنْقَطعاً[(١)]، نحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً، وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيداً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا زيداً، وقامَ القومُ إلَّا حماراً، وضربْتُ القومَ إلَّا حماراً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا حماراً» فـ«زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

= ـ الاستثناء المفرّغ: الذي لا يُذكر فيه المستثنى منه.

ـ الاستثناء المتصل: الذي يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ومن جنسه.

ـ الاستثناء المنقطع: الذي لا يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ولا من جنسه.

(١) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعًا لما قبله في إعرابه.

من ذلك قول الأخطل التغلبي:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنهُم مَنزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤيُ والوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله: «تغيَّر إلا النؤيُ والوتد»، فإن الكلام بحسب الظاهر موجب، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو الضمير المستتر في «تغير» العائد على المنزل، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الضمير المستتر في «تغيَّر» الذي هو المستثنى منه.

ومن ذلك قول الآخر:

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنهُ أقرَبُوهُ إلَّا الصَّبا والدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله: «تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور»، فإن الكلام موجب؛ إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو قوله: «أقربوه» فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها، وهو المستثنى منه.

وقد بيَّن العلماء في هذين البيتين ونحوِهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفتٍ إليه، وأن الكلام ـ وإن كان إيجابًا في الظاهر ـ نفي عند التحقيق؛ لأن معنى «تغير» في البيت الأول: «لم يبق على حاله»، ومعنى «تغيب عنه أقربوه» في البيت الثاني: «لم يحضروا»، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال: «لم يبقَ على حاله إلا النؤي والوتد» وأن الشاعر الثاني لو قال: «لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور» لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء، فقد صنع كل منهما ما يجوز له؛ لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي.

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء: «كلام موجب» أنه ليس منفيًّا مطلقًا، لا في اللفظ ولا في المعنى، فافهم ذلك وتدبره.

والصحيحُ من مذاهبِ النَّحْويين أنَّ الناصبَ له ما قَبله بواسطة «إلَّا»، واختارَ المصنِّفُ في غير هذا الكتابِ أنَّ الناصبَ له «إلَّا» وزعمَ أنه مذهَبُ سيبويه[1][2]، وهذا معنى قوله: «ما استَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ» أي: أنَّه ينتصبُ الَّذي استَثْنَتْه «إلَّا» معَ تمامِ الكلامِ إذا كانَ موجَباً.

(1) قال الناظم في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١:
ثم قلت [أراد في «التسهيل»]: «لا بما قبلها» مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ«إلا»، واخترتُ نصبَهُ بها نفسِها. وزعمتُ أني في ذلك موافقٌ لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كونُ هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه.
وأنا أستعين بالله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضُد بعضُها بعضاً، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ا.هـ.
قال منتقي هذه الفوائد: لولا الإطالة لأثبتُّ كلامه، ولكني سأعزو إلى المواطن التي ذكرها ابن مالك من كتاب «سيبويه»، فليَرْجِعْ إليها من شاء.
ـ الباب الثاني من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب ما يكون استثناءً بـ«إلا»». «الكتاب» ١/ ٣١٠.
ـ الباب الخامس من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً». «الكتاب» ١/ ٣١٩.
ـ الباب التاسع من أبواب الاستثناء، وهو «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً». «الكتاب» ٢/ ٣٣١.

(٢) **للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:**
الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدِّي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.
الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعباراته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب: «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات: «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.
الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.
الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثني زيدًا، مثلاً.
ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوتك إلا زيدًا، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا إنه ناصب بواسطة «إلا». =

فإنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكَلامِ الَّذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتملُ على النَّفي أو شِبْهِه، والمرادُ بشِبْهِ النَّفْي: النَّهيُ والاستفهامُ ـ فإما أنْ يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أو مُنقطعاً، والمرادُ بالمتَّصلِ: أنْ يكونَ المستَثْنى بَعْضاً ممَّا قبلَه، وبالمنقَطِع: ألَّا يكونَ بَعضاً ممَّا قبلَه.

فإنْ كانَ متَّصلاً، جازَ نصبُه على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لما قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ(١)، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من مَتبوعِه(٢)، وذلك نحوُ: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا

= ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب مع إمكانه ضعيف؛ للتكلف الذي يلزمه.

(١) أطلق الشارح رحمه الله اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وليس هذا الإطلاق بسديد، **بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذلك في ثلاثة مواضع:**

الأول، وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدًا أحد، فالنصبُ على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزمَ تقدم التابع على المتبوع، أو تغيرُ الحال؛ فيصير التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدًا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابًا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليًّا، فتقول له: «ما نجحوا إلا عليًّا»، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفي بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين، يقولون: إنه بدل بعض من كل، فأما الكوفيون، فذهبوا إلى أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف، وما بعده معطوف عطفَ النسق على الاسم الذي قبلها، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ وهو كوفي ـ يقول: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح «كتاب» سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلاً منه في عمل العامل فيه، وتخالفُهما في النفي والإثبات لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات، من ذلك النعت في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

وقد بيَّن ذلك العلامة السيوطي بيانًا وافيًا، وهاك عبارته: «وهو بدل عند البصرين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلا» عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف ببل و«لا» ولكن. وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض؛ لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، وقد قالوا: «مررت برجل لا زيد ولا عمرو» وهو هنا =

زيداً، ولا يَقُمْ أحَدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيداً، وهَلْ قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ؟ وإلَّا زيداً؟ وما ضَرَبْتُ أحداً إلَّا زيداً، ولا تَضْرِبْ أحَداً إلَّا زيداً، وهَلْ ضَرَبْتَ أحداً إلَّا زيداً؟»، فيجوزُ في «زيداً» أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوباً على البَدَليَّةِ من «أحَدٍ»، وهذا هو المختارُ، وتقولُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، ولا تمرُرْ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، وهَلْ مَرَرْتَ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ؟ وإلَّا زيداً؟».

وهذا معنى قوله: «**وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخبْ، إتباعُ ما اتَّصلَ**» أي: اختيرَ إتباعُ الاستثناءِ المتَّصلِ إن وقع بعد نفيٍ أو شبهِ نفيٍ[1].

= بدل لا عطف؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر. وقال ابن الضائع: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حِدَتِه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل، لكان وجهًا، وهو الحق، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه».

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختصُّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردًا، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فشهداء جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدمَ صلاحية المستثنى منه للإيجاب، يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي، كأحَدٍ، وعَرِيب، وديَّار، وهو مردود بالسماع، فقد قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدالُ ما بعد إلَّا في الكلام التَّامِّ المنفي مما قبلها، وذلك كأن تقول: «**ما جاءني من أحد إلَّا زيد**» أو تقول: «**لا أحد فيها إلَّا زيد**».

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلَّا» فيه ـ وهو زيد ـ معرفة بالعَلَمية، وذلك ظاهر، وهو مثبَت، لأنه مستثنى من منفي؛ وإلا توجَّب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، فلو أنك أبدلت «زيدًا» في هذا المثال بالجرِّ، لكنتَ قد جعلته معمولاً لمن الزائدة العاملة في «أحد» المبدل منه، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنبأتك.

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني، فحاصله أنك لو أبدلت زيدًا بالنصب تبعًا للمبدل منه ـ وهو «أحد» الواقع اسمًا للا النافية للجنس ـ لكنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، ولذلك نظائر كثيرة.

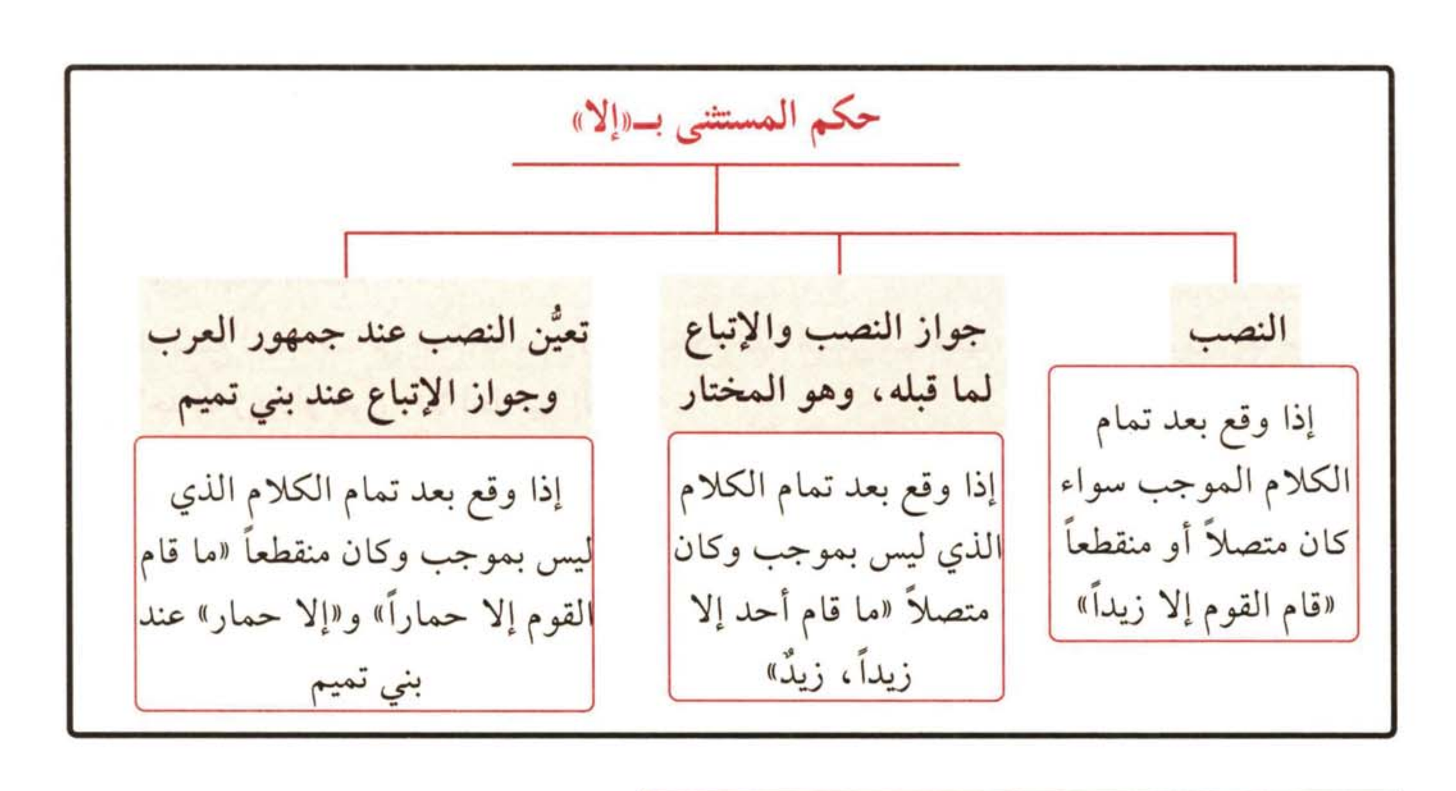
فإذا رأيت شيئًا من ذلك، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال، فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام، بل تدبر الأمر، وانظر في المبدل منه، ثم انظر في البدل: هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه، فإن أدَّاك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه، فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ، وإن أدَّاك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه في هذا الكلام، =

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنقَطِعاً، تَعَيَّنَ النَّصْبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قامَ القَومُ إلَّا حماراً»، ولا يجوزُ الإتباعُ، وأجازَه بنو تميمٍ، فتقول: «ما قامَ القومُ إلا حمارٌ، وما ضربْتُ القَومَ إلا حماراً، وما مرَرْتُ بالقَومِ إلَّا حمارٍ».

وهذا هو المرادُ بقوله: «**وَانْصِبْ ما انقطع**» أي: انصِبِ الاستثناءَ المنقطِعَ إذا وقعَ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِهِ عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميم فيُجيزونَ إتباعَه.

فمعنى البيتَين أنَّ الذي استُثْني بـ«إلَّا» ينتصِبُ إنْ كانَ الكلامُ موجَباً ووقعَ بعدَ تمامِه، وقَدَ نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكْرِه حُكْمَ النَّفي بعدَ ذلك، وإطلاقُ كَلامِهِ يَدُلُّ على أنَّه ينتصبُ سواءٌ كانَ متَّصلاً أو مُنقطِعاً.

وإنْ كانَ غَيْرَ موجَبٍ ـ وهو الَّذي فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتَّصل، ووجبَ نَصْبُ ما انقطعَ عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميمٍ، فيُجيزونَ إتباعَ المنقطعِ.



= فاعدل إلى الإبدال على الموضع، ففي المثال الأول ـ وهو: ما جاءني من أحد إلا زيد ـ المبدل منه فاعل مجرور لفظًا بمن الزائدة وموضعه رفع؛ لأن كل فاعل مرفوع، ولا يصح لك أن تضع زيدًا في هذا الكلام موضع أحد، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعًا، وفي المثال الثاني ـ وهو: لا أحد فيها إلا زيد ـ المبدل منه اسم لا، ولا يصح وضع زيد موضعه، ولكن اسم «لا» أصله مبتدأ، أو «لا» واسمها في قوة مبتدأ، كما صرح به سيبويه وذكرناه مرارًا في باب «لا»، والمبتدأ يكون معرفة، فارفع زيدًا.

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ في النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتي وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ[(١)]

إذا تقدَّم المستَثْنى على المستَثْنى مِنْه[(٢)]: فإما أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإن كانَ موجَباً وجبَ نَصْبُ المستثنى، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً القومُ» وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فالمختارُ نَصْبُهُ، فتقولُ: «ما قام إلَّا زيداً القومُ» ومنه قوله: [الطويل]

ش١٦٧ ـ فَما ليَ إلَّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ ... وَما ليَ إلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[(٣)]

وقد رويَ رَفْعُه، فتقولُ: «ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ» قال سيبويه[(4)]: «حدَّثني يونُسُ أنّ قوماً

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف، و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاختر، ونصب مضاف، والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

(٢) **لتقديم المستثنى ثلاث صور:**

الأولى: أن يتقدم على المستثنى منه فقط.

والثانية: أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه، نحو قولك: «القوم إلا زيدًا أكرمت».

والثالثة: أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعًا، نحو: «إلا زيدًا أكرمت القوم» وفي هذا خلاف. وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى **(في شرح الشواهد ١٧٥)** فنجليها لك.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوقًا إلَى البِيضِ أطْرَبُ ... ولَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام في «المغني» ـ على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه: «أذو الشيب يلعب»، «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه: «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «**فما**» نافية «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**إلا**» أداة استثناء «**آل**» مستثنى، وآل مضاف، و«**أحمد**» مضاف إليه «**شيعة**» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه «**وما لي إلا مذهب الحق مذهب**» مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

(4) لم أهتد إلى هذا القول في مطبوع «الكتاب».

يوثَقُ بعرَبيتِهم يقولون: ما ليَ إلَّا أخوكَ ناصرٌ» وأعرَبوا الثاني بدَلاً من الأول[1] [على القَلْبِ؛ لهذا السبب]، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٨ ـ فإنَّهُمْ يَرْجونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبِيُّونَ شافِعُ[2]

فمعنى البيت: إنه قَدْ وردَ في المستَثْنى السابِقِ غيرُ النَّصبِ، وهو الرَّفْعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ، نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ» ولكنَّ المختارَ نصبُه.

وعُلِمَ من تخصيصه ورودَ غيرِ النَّصبِ بالنفي أنَّ الموجَبَ يتعيَّن فيه النَّصبُ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً القومُ».

٣١٩ ـ وَإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ «إلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ «الَّا» عُدِمَا[3]

---

(1) بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلَا يا لَقَومِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ وهَل مَا مَضَى مِن صَالحِ العَيشِ رَاجِعُ

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر، وتقول: قد حمَّه الله وأحمَّه، تريد: قدَّره وهيَّأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

الإعراب: «**فإنهم**» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «**يرجون**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن» «**منك**» جار ومجرور متعلق بيرجون «**شفاعة**» مفعول به ليرجون «**إذا**» ظرفية «**لم**» نافية جازمة «**يكن**» فعل مضارع تام مجزوم بلم «**إلا**» أداة استثناء «**النبيون**» مستثنى، وستعرف ما فيه «**شافع**» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرَّجه بعض النحاة على غير ظاهره ليطابق المختار عندهم، فذهبوا إلى أن قوله: «النبيون» معمول لما قبل إلا، أي: أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغًا، أي: لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله: «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل، فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كلٍّ بعد أن كان بدل بعضٍ.

(٣) «**وإن**» شرطية «**يفرغ**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**سابق**» نائب فاعل ليفرغ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «**إلا**» قصد لفظه: جعله الشيخ خالد مضافاً إليه، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول به لسابق؛ لأنه اسم فاعل منون، وترك تنوينه يخل بوزن البيت «**لما**» جار ومجرور متعلق بيفرغ «**بعد**» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب، وهو متعلق =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلَّا» لما بعدَها ـ أي: لم يشتغلْ بما يَطْلُبُه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلَّا» مُعرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبلَ «إلَّا» قبلَ دُخولِها، وذلك نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضربتُ إلَّا زيداً، وما مرَرْتُ إلَّا بزيد» فـ«زيد»: فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و«زيداً»: منصوبٌ بضربتُ، و«بزيدٍ»: متعلِّقٌ بمرَرْتُ، كَما لَوْ لم تُذكَرْ «إلَّا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغ[١]، ولا يقعُ في كَلامٍ موجَبٍ[٢]، فلا تقولُ: «ضَرَبْتُ إلَّا زيداً».

= بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جارة، وما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات، كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكِّد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والليل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضربًا، ولا أن تقول: لا تعثُ إلا مفسدًا، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوِها يتناقض صدره مع عَجُزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، **وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:**

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقًا كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسرُّ في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيدًا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدًا، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة ـ بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعًا على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض ـ أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني: لابن الحاجب، **وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين:**

الأول: أن يكون ما بعد «إلا» فضلة.

والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

٣٢٠ ـ وأَلْغِ «إلَّا» ذاتَ تَوْكيدِ كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلَّا العَلَا[(١)]

إذا كُرِّرتْ «إلَّا» لقصدِ التَّوكيدِ، لم تُؤثِّرْ فيما دخلَتْ علَيهِ شيئاً، ولم تُفِدْ غيرَ توكيدِ الأولى، وهذا مَعْنى إلغائها، وذلك في البَدَلِ والعَطْفِ، نحوُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ إلَّا أخيكَ» فـ«أَخيكَ» بدلٌ من «زَيدٍ» ولم تُؤثّر فيه «إلَّا» شيئاً، أي: لم تُفِدْ فيه استثناءً مستقلًّا، وكأنَّك قلْتَ: ما مرَرْتُ بأَحَدٍ إلَّا زيدٍ أخيكَ، ومثلُه: «لا تَمرُرْ بهم إلَّا الفتى إلَّا العَلا» [والأصلُ: لا تمرُرْ بهم إلَّا الفتى العَلا]، فـ«العَلا» بدلٌ مِنَ الفَتَى، وكُرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومثالُ العَطْفِ: «قامَ القومُ إلَّا زيداً وإلَّا عَمراً» والأصلُ: إلَّا زيداً وعَمراً، ثم كرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٩ ـ هَلِ الدَّهْرُ إلَّا لَيْلَةٌ وَنَهارُها وإلَّا طُلُوعُ الشَمْسِ ثُمَّ غِيارُها[(٢)]

---

(١) «وألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلًّا بالباء «إلا» توكيد لـ«إلا» السابقة «العلا» بدل من «الفتى» بدل كل من كل.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أَبَى القَلْبُ إلَّا أمَّ عَمْرٍو وأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِي بالشَّكَاةِ ونَارُهَا
وعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا وتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة: «غيارها» بزنة قيام: هو مصدر بمعنى الغياب «تُحرَّق» بالبناء للمجهول: توقد، وتُذكى، وتُشعل «بالشَّكاة» بفتح الشين: أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيَّرها الواشون» نسبوها إلى العار، وهو كلُّ ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف، و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف، و«ها» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإلَّا طلوع الشمس» حيث تكررت إلا ولم تفد غير مجرد التوكيد، فأُلغيت وعطف ما بعدَها على ما قبلَها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

والأصلُ: وَطُلُوعُ الشَّمسِ، وكُرِّرَتْ «إلَّا» توكيداً.

وقَدِ اجتمعَ تَكرارُها في البدَلِ والعَطْفِ في قوله: [الرجز]

ش١٧٠ ـ مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلَّا عَمَلُهْ   إلَّا رَسِيمُهُ وَإلَّا رَمَلُهْ[(١)]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ«رسيمُهُ»: بَدَلٌ من «عَمَلُه»، وَ«رَمَلُه» معطوفٌ على «رَسيمُهُ»، وكُرِّرتْ «إلَّا» فيهما توكيداً.

٣٢١ ـ وَإنْ تُكَرَّرْ «لا» لِتَوْكيدٍ فَمَعْ   تَفْريغِ التَّأثيرَ بِالعامِلِ دَعْ[(٢)]

---

(١) هذا البيت لراجز لم يسمّه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجَمَل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن، وعلى هذا يفسر الرسيم ـ كما قال الأعلم ـ بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة فيَّ ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة: «شنجك» بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة، فسكَّنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذِكرُ الرسيمِ والرمَل، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أوْلى بالاتباع، إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و«رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل. وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوَّبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف، والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل بدل بعض من كل، ورسيم مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تُفِد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

(٢) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط.

٣٢٢ ـ فِي واحِدٍ مِمَّا بِإلَّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي[١]

إذا كُرِّرَت «إلَّا» لغير التَّوكيدِ ـ وهي التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلَها من الاستثناءِ ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغاً، أو غيرَ مُفرَّغ.

فإنْ كانَ مُفرَّغاً، شَغَلْتَ العاملَ بواحِدٍ[2] ونَصَبْتَ الباقي[3]، فتقول: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً» ولا يتعيَّن واحِدٌ منها لِشَغْلِ العاملِ، بَلْ أيَّها شِئْتَ شَغَلْتَ العاملَ به ونصبت الباقي، وهذا معنى قولِه: «فمع تفريغ . . إلى آخره» أي: مع الاستثناءِ المفرَّغ اجعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحد مما استثنيتَه بإلَّا وانْصُبِ الباقي.

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مفرَّغ، وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣ ـ وَدونَ تفْريغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ[٤]

٣٢٤ ـ وانْصِبْ لِتَأخيرٍ وَجِئْ بواحِدِ مِنْها كَما لَوْ كانَ دونَ زائِدِ[٥]

---

(١) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثني الآتي «استثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلًّا بمن، والجملة من استثني ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغني الآتي، ونصب مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مغني» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربيعة، ويجوز أن يكون مغني اسم ليس، وخبرها محذوف، أي: وليس مغن عن نصب سواه موجوداً.

(2) بحسب ما يقتضيه من رفع فاعل، أو نصب مفعول به.

(3) على الاستثناء وجوباً.

(٤) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف، و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم»الواو عاطفة، التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، أي: التزم ذلك الحكم.

(٥) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجئ» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة، وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق =

٣٢٥ ـ كَلَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ إلَّا عَلِيْ   وَحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ[١]

فلا يخلو: إمَّا أنْ تتقدَّمَ المستثنَياتُ على المستَثْنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإنْ تقدَّمت المستثنياتُ وجبَ نَصْبُ الجميعِ، سواءٌ كانَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ موجَبٍ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً القَومُ، وما قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً القومُ» وهذا مَعْنى قَوْله: «ودونَ تَفْريغٍ... البيت».

وإنْ تأخَّرت فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإنْ كانَ موجَباً وجَبَ نَصْبُ الجميعِ، فتقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» وإنْ كان غيرَ موجَبٍ، عومِلَ واحِدٌ منها بما كان يعاملُ به لو لم يتكرَّرِ الاستثناءُ، فيُبْدَلُ مما قبلَه، وهو المختارُ، أو ينصبُ، وهو قليل كما تقدَّم[2]، وأما باقيها فيجبُ نَصْبُه، وذلك نحو: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» فـ«زيدٌ» بدل مِنْ أحَدٍ، وإنْ شَئْتَ أبدلْتَ غيرَه من الباقين، **ومثلُه قول المصنِّفِ**: «**لَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ إلَّا عَليْ**» فـ«امرُؤٌ» بدلٌ من الواوِ في «يَفوا» **وهذا مَعْنى قوله**: «**وانصِبْ لتأخيرٍ... إلى آخره**» أي: وانصبِ المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخَّرتْ عن المستَثْنى منه إنْ كانَ الكلامُ موجَباً، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فجئْ بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كانَ يُعْرَبُ به لو لم يتكرَّرِ المستَثْنى، وانْصبِ الباقي.

= بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(١) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «علي» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف، والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

(2) هذا الاختيار في الاستثناء المتصل، أما في المنقطع، فقد قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٢٢٥: وفي الانقطاع يُنصَبُ الجميعُ على اللغة الفصحى، نحو «ما قام أحدٌ إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً»، ويجوز الإبدال على لغة تميم.

ومعنى قوله: «**وحكْمُها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ**» أنَّ ما يتكرَّرُ من المستثنياتِ حُكْمُه في المعنى حُكمُ المستَثْنى الأوَّلِ، فيثبت له ما يثبتُ للأوَّلِ منَ الدخولِ والخروجِ[1]، ففي قولك: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: «ما قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» الجميعُ داخلون، وكذا في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» [الجميعُ داخلونَ].

٣٢٦ ـ واسْتَثْنِ مَجْروراً بِغَيْرِ مُعْرَبا بِما لِمُسْتَثْنَى بِإلَّا نُسِبا[٢]

استُعْمِل بمعنى «إلَّا» في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ، منها ما هو اسمٌ، وهو: «**غَيْرٌ، وسُوى، وسِوى، وسَواء**» ومنها ما هو فعلٌ، وهو: «**ليسَ، ولا يكونُ**» ومنها ما يكونُ فعلاً وحرفاً، وهو: «**عدا، وخلا، وحاشا**» وقد ذكرها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا «**غير، وسِوَى، وسُوى، وسَواء**» فحكمُ المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه.

وتُعرَب «**غير**» بما كان يُعْرَبُ به المستَثْنى مع «إلَّا»، فتقولُ: «قامَ القَومُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنَصْبِ «غَيْرِ» كما تقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً» بنَصْبِ «زَيدٍ»، وتقولُ: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وغيرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنَّصْبِ، والمختارُ الإتباعُ، كما تقول: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً» وتقول: «ما قامَ غيرُ زيدٍ» فترفعُ «غَيْرَ» وجوباً، كما تقولُ: «ما قامَ إلَّا زَيْدٌ» برَفعِه وجوباً، وتقول: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرَ حِمار» بنصبِ «غيرٍ» عندَ غيرِ بني تميمٍ، وبالإتباعِ عندَ بني تميمٍ، كما تفعلُ في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا حِمارٌ، وإلَّا حِماراً».

وأمَّا «**سِوى**» فالمشهورُ فيها كسرُ السِّينِ والقَصْرُ، ومنَ العربِ مَنْ يفتحُ سينَها ويمدُّ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينَها ويقصُرُ، ومنهم مَنْ يكسرُ سينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ لم يذكرْها المصنِّفْ، وقَلَّ مَنْ ذكرَها، وممَّنْ ذكرَها الفاسيُّ في شَرْحِه للشَّاطبيَّةِ.

---

(1) أي: يُثبَتُ لها الدخول إن كان الكلام غير موجَب (منفيّاً)، ويثبُتُ لها الخروج إن كان الكلام موجباً.

(٢) «**استثن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مجروراً**» مفعول به لاستثن «**بغير**» جار ومجرور متعلق باستثن «**معرباً**» حال من غير «**بما**» جار ومجرور متعلق بمعرب «**لمستثنى**» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «**بإلا**» جار ومجرور متعلق بمستثنى «**نسبا**» نسب: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، وتقدير البيت: استثن بلفظ غير اسماً مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

ومذهَبُ سيبويه[1] والفَرَّاءِ وغيرِهما أنها لا تكونُ إلَّا ظَرْفاً، فإذا قلتَ: «قامَ القَومُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندَهم منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرجُ عندَهم عن الظَّرفيةِ إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ.

واختارَ المصنِّفُ أنَّها كـ«غير» فَتُعامَلُ بما تُعامَلُ به «غيرُ» من الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وإلى هذا أشارَ بقوله:

٣٢٧ ـ ولِسِوًى سُوًى سَواءِ اجْعَلا   عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا[٢]

فمِن استعمالِها مجرورةً قولُه ﷺ: **«دعَوْتُ ربِّي ألَّا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوًّا مِنْ سوَى أنْفُسِها»**[3] وقولُه ﷺ: **«ما أَنتُمْ في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعرَةِ البَيْضاءِ في الثَّورِ الأسْوَدِ، أو كالشَّعرَةِ السَّوْداءِ في الثَّوْرِ الأَبْيَضِ»**[4] وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش١٧١ ـ وَلا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ   إذا جَلَسوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنا[٥]

---

(1) لم يتكلم في مطبوع «الكتاب» عن «سوى».

(٢) «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما «اجعلا» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لـ«اجعل» «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والألف للإطلاق.

(3) رواية الحديث هذه بالمعنى، وإن كان موضع الشاهد منه ثابتاً، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٥٨) عن ثوبان قال رسول الله ﷺ: **«إن الله زوى لي الأرض. . .»** الحديث.
وفيه: «**وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسَنةٍ عامة، وأن لا يُسَلّط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال لي. . . وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم**» الحديثَ.
ولفظة الشاهد في هذه الرواية عينها عند أبي داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦) وأحمد (٢٢٣٩٥).

(4) الحديث بهذه الرواية ـ وفيها الشاهد ـ في «صحيح مسلم» (٥٣١)، إلا أنه أخَّر البيضاء في الأسود.

(٥) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١/ ٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١/ ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ولم يعيِّنه.
اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحَّش تفحيشًا، وتفحَّش، إذا أردْتَ أنه يتكلَّم بقبيح الكلام.

ومنِ استعمالها مَرْفوعةً قولُه: [الكامل]

ش١٧٢ ـ وإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرى فَسِواكَ بائِعُها وأنتَ المُشتَري(١)

= **الإعراب**: «**لا**» نافية «**ينطق**» فعل مضارع «**الفحشاء**» منصوب على نزع الخافض «**من**» اسم موصول فاعل ينطق «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «**منهم**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «**إذا**» ظرفية «**جلسوا**» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «**منا**» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**من سوائنا**» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف، والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله: ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن متأثرةً به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد: غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورةً، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفًا، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها» اهـ.

ومثل هذا البيت ـ في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمامةِ نَاقَتِي وما عَدَلَتْ عَنْ أهْلِهَا لِسِوائِكا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لا نُعْمِ قَومٍ سَوَائِنا هِيَ الهَمُّ والأحْلَامُ لَو يقَعُ الحُلْمُ

(١) البيت لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في «الحماسة» عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤/ **٢٧٤** بتحقيقنا) وبعده قوله:

وإذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنهَا السَّبِيلُ إلَى نَدَاكَ بِأوعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرصَ على الشيءِ والكَلَفَ به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو، «كريمة» أي: نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيلِ المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصِّل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمَّن معنى الشرط «**تباع**» فعل مضارع مبني للمجهول «**كريمة**» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «**أو**» عاطفة «**تشترى**» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «**فسواك**» الفاء لربط الجواب بالشرط، وسوى: مبتدأ، وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «**بائعها**» بائع: خبر =

وقولُه: [الهزج]

ش١٧٣ ـ وَلَم يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دانُوا[1]

فـ«سواكَ» مرفوعٌ بالابتداءِ، و«سِوى العُدوان» مرفوعٌ بالفاعليةِ، ومن استعمالِها منصوبةً على غيرِ الظَّرفية قولُه: [الطويل]

= المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثرًا بالعامل، وهذا العامل هنا معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع.

(١) البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع «ديوان الحماسة» أبياتًا من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله قوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنَا القَومُ إخوانُ
عَسَى الأيَّامُ أنْ يَرجِعْـ ـنَ قَومًا كالَّذِي كانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وأمسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحًا عن هذا الأمر، إذا تركته ووليته جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه: «بني هند» وهي هند بنت مُر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لَمَّا» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «**ولم**» نافية جازمة «**يبق**» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «**سوى**» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«**العدوان**» مضاف إليه «**دناهم**» فعل وفاعل ومفعول به «**كما**» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسميًا، وأن تكون حرفًا مصدريًا «**دانوا**» فعل وفاعل، فإذا كانت «ما» موصولاً اسميًا، فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدَّين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية، فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دِنَّاهم دَينًا كائنًا كالدَّين الذي دانوه، أو دِنَّاهم دينًا مثل دَيْنهم إيَّانا.

الشاهد فيه: قوله: «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً وخرجت عن الظرفية، وسنذكر لك بحثًا نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع.

ش١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤمِّلُهُ يَشْقَى[1]

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «كفيل» ضامن «المنى» الرغبات والآمال، واحدها مُنْية، بوزان مُدية وغرفة «المؤمل» اسم فاعل من أمَّل فلان فلانًا تأميلاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء، وهو العناء والشدة، وفعله شَقي يَشْقى، على مثال رَضِيَ يَرْضَى.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمِّل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «**لديك**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، والكاف مضاف إليه «**كفيل**» مبتدأ مؤخر «**بالمنى لمؤمل**» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «**وإن**» حرف توكيد ونصب «**سواك**» سوى: اسم «إن» وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «**من**» اسم موصول مبتدأ «**يؤمله**» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**يشقى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لـ«إنَّ» فتأثرت بالعامل الذي هو «إنَّ» المؤكِّدة.

ومثل هذا البيت ـ في وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص١٩٣) وقولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكِ إذْ صَرَمتِ لأنَّنِي أُخْبِرتُ أنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع كثرة ما ورد منه ـ مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحُّل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبقَ تأصيل قواعد النحو ممكنًا.

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة، وأبينَ لك أرجحها دليلاً وأقربَها إلى أن تأخذ به، وها أنذا أفي لك بهذه الموعدة، فأقول:

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد، وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل، فهو مؤول إن أمكن تأويله، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه.

=

فـ«سواكَ» اسمُ «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

ومَذْهبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرجُ عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشِّعْرِ، وما استشهد به على خلافِ ذلك يحتملُ التأويل.

٣٢٨ ـ واسْتَثْنِ ناصباً بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدا وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»[١]

أي: استثنِ بـ«لَيْسَ» وما بعدَها ناصباً المستثنى[2]، فتقولُ: «قامَ القَوْمُ لَيْسَ زيداً، وَخَلا زَيْداً، وَعَدا زيداً، ولا يكون زيداً» فـ«زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً»

= **الثاني**: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم عليه ابن مالك، وحاصله أنها تأتي ظرفًا أحيانًا، وتأتي اسمًا متأثرًا بالعوامل أحيانًا أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ، ولا كثرة لأحد الوجهين.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الرمَّاني وأبو البقاء العُكبَري، وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية، وتستعمل غير ظرف، ولكن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي وقال: «وإلى مذهبهما أذهب» اهـ.

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتجِّ بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسمًا وتأثرت بالعوامل، وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحَّلَ لتأويلها أو أن ندعي أنها ضرورة من ضرورات الشعر، **واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته «الكافية الشافية»**:

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ... وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعُ تَصْرِيفِهُ مَنْ عَدَّهُ ... ظَرْفًا وَذَا القَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إسْنَادًا إلَيْهَا كَثُرَا ... وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

وقال في شرح هذا الكلام: «سوى: اسم يُستثنى به، ويجرُّ ما يُستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به «غير» لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصبَ على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك» و«قاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية. والثاني: أن مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك».

(١) «**واستثن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ناصباً**» حال من الفاعل المستتر في استثن «**بليس**» جار ومجرور متعلق باستثن «**وخلا**» معطوف على ليس «**وبعدا، وبيكون**» جاران ومجروران معطوفان على «بليس» «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«**لا**» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) هذا الاستثناء لا يكون إلا مع التمام والاتصال. «حاشية الصبان» ٢/ ٢٣٩.

منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون» واسْمُهُما ضميرٌ مستترٌ[1]، **والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم**[٢]، والتقديرُ: «ليسَ بعضُهم زيداً، [ولا يكونُ بعضُهم زيداً]» وهو مستتر وجوباً.

وفي قولك: «خَلا زيداً، وَعَدا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و«خَلا، وَعَدا» فِعلان فاعلُهما في المشهورِ ضميرٌ عائدٌ على البَعْضِ المفهومِ منَ القومِ كما تقدَّمَ، وهو مستترٌ وجوباً، والتقديرُ: خَلا بعضُهم زيداً، وعَدا بعضُهم زيداً.

ونَبَّهَ بقوله: «وَبِيَكونَ بَعْدَ لا» ـ وهو قيدٌ في «يكونُ» فقط ـ على أنَّه لا يُستعملُ في الاستثناء مِنْ لفظِ الكَونِ غيرُ «يكونُ» وأنها لا تُستعملُ فيه إلّا بعد «لا» فلا تُستعملُ فيه بعدَ غيرِها من أدواتِ النَّفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، وما.

٣٢٩ ـ واجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكونُ إنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «ما» انْصِبْ وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ[٣]

---

(1) وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلّه السابق. قاله الأشموني ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
وقال الصبان: قوله: مستتر وجوباً: ليكون ما بعدَها في صورة المستثنى بـ«إلا» كما مرّ، وقيل: لأنه لو برز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى.

(٢) **للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيدًا» والمستكن في ليس من قولك: «قام القوم ليس زيدًا» ثلاثةُ أقوال معروفة:**
(الأول): أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدًا، فهو مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.
(الثاني): أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيدًا.
(الثالث): أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد، ويُضعِف الوجهين ـ الثاني والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم إخوتك لا يكون زيداً.

(٣) «**واجرر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بسابقي**» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«**يكون**» قصد لفظه: مضاف إليه «**إن**» شرطية «**ترد**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر... إلخ «**وبعد**» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب =

أي: إذا لم تَتَقَدَّمْ «ما» على «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقول: «قامَ القَومُ خَلا زيدٍ، وَعَدا زيدٍ» فخَلا وعَدا حَرفا جَرٍّ، ولم يَحفَظْ سيبويه الجرَّ بهما[1]، وإنما حكاه الأخفشُ، فَمِنَ الجرِّ بـ«خَلا» قولُه: [الطويل]

ش١٧٥ ـ خَلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وَإنَّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا[٢]

= الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) «الكتاب» ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطَّماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيءَ يرجوه رجاء، إذا أمَّله وتوقَّع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلًّا لها (ص١٩٠ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يَمُونُهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يَصِلَني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعًا في التفضل عليَّ والإحسان إليَّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم في اعتباري فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «**خلا**» حرف جر «**الله**» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «**لا**» نافية «**أرجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**سواك**» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**وإنما**» أداة حصر «**أعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عيالي**» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «**شعبة**» مفعول ثان لأعد «**من عيالكا**» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف، والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «خلا الله» **وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:**

أما الأول: فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجرَّ بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في «كتابه» صريحًا (١/ ٣٧٧) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اهـ.

وأما الشاهد الثاني: فحيث قدَّم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى =

ومن الجرِّ بـ«عَدَا» قولُه: [الوافر]

ش١٧٦ ـ تَرَكْنا في الحَضيضِ بَناتِ عُوْجٍ عَـواكِـفَ قَـد خَـضَـعْـنَ إلَـى الـنُّـسـورِ

= أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعًا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعضِ جملة المستثنى منه.

وأحبُّ ـ في هذا الموضع ـ أن أبين لك صور تقديم المستثنى ورأيَ النحاة في كل صورة منها، ليتضحَ لك الأمر غاية الوضوح، ولتكون على بصيرة تامة، فأقول:

إن **صور تقديم المستثنى** ـ كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ١٧٩) ـ **ثلاثة**:

الصورة الأولى: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧)، ومنه قول الآخر:

النَّـاسُ أَلْـبٌ عَـلـيـنَـا فِـيـكَ لَـيْـسَ لَـنَـا إلَّا الـسُّـيُـوفَ وأطـرَافَ الـقَـنَـا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة.

الصورة الثانية: أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده، نحو قولك: «القومَ إلَّا زيدًا ضَرَبْتُ» بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت.

وللنُّحاة خلاف في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

الأول: حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه مطلقًا، نعني سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفًا أم كان جامداً.

والقول الثاني: أنه لا يجوز مطلقًا.

والقول الثالث: التفصيل، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا حضروا» جاز التقديم، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا عسى أن يفلحوا» لم يجز التقديم.

الصورة الثالثة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وعلى ذلك يقع المستثنى في أول الكلام، ومن شواهده البيتُ الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون.

فأما الكوفيون فقالوا: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وبعبارة أخرى قالوا: يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام؛ لأن العرب قد استعملته مقدمًا، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل.

وأما البصريون فقالوا: لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وشبهوا المستثنى بالبدل، وشجَّعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلاً في بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه، فما أشبه البدلَ يأخذُ حُكْمَه.

وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهتك إليه في (ص١٩٠).

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغيرِ(١)

فإن تَقَدَّمتْ عليهما «ما» وجبَ النَّصبُ بهما، فتقول: «قام القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً» فـ«ما»: مصدرية، و«خلا»، و«عدا»: صِلَتُها، وفاعلُهما ضمير مستتر يعودُ على البَعْضِ كما تقدَّمَ تقريرُه، و«زيداً»: مفعولٌ، وهذا معنى قولِه: «وَبَعْدَ ما انْصِبْ» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ(2) الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائدةً، وَجَعْلِ «خلا، وعدا» حَرفَيْ جَرٍّ، فتقول: «قامَ القَومُ ما خَلا زيدٍ، وما عَدا زيدٍ» وهذا معنى قوله: «وانْجِرارٌ قَدْ يَرد» وقَدْ حَكَى الجَرميُّ في الشَّرْحِ الجرَّ بعدَ «ما» عَنْ بعضِ العرَبِ.

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرّا فَهُما حَرْفانِ كَما هُما إنْ نَصَبَا فِعْلانِ(٣)

---

(١) هذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحنا حيَّهم» أراد: أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيًا بيديه معترفًا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «**تركنا**» فعل وفاعل «**في الحضيض**» جار ومجرور متعلق بتركنا «**بنات**» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«**عوج**» مضاف إليه «**عواكف**» حال من بنات عوج «**قد**» حرف تحقيق «**خضعن**» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «**إلى النسور**» جار ومجرور متعلق بخضعن «**أبحنا**» فعل وفاعل «**حيهم**» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف، والضمير مضاف إليه «**قتلاً**» تمييز «**وأسرًا**» معطوف على قوله: قتلاً «**عدا**» حرف جرٍّ «**الشمطاء**» مجرور بـ«عدا» «**والطفل**» معطوف على الشمطاء «**الصغير**» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جرٍّ، فجرَّ الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بـ«عدا»، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجرُّ بـ«خلا» فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

(2) والجرميّ والربعي والفارسي، وعلَّلَ بتقدير كون «ما» زائدة لا مصدرية. فإن قالوه بالقياس، ففاسد؛ لأن «ما» لا تُزاد قبل الجارّ، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به. قاله الأشموني ٢/ ٢٤٣.

(٣) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرّا» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف =

أي: إنْ جَرَرْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرْفا جَرٍّ، وإنْ نصبْتَ بهما فهما فعلان[١]، وهذا مما لا خلافَ فيه.

٣٣١ ـ وكَخَلا حاشا وَلا تَصْحَبُ «ما» وَقيلَ «حاشَ وَحَشا» فاحْفَظْهُما[٢]

المشهورُ أنَّ «حاشا» لا تكونُ إلَّا حرفَ جَرٍّ، [3] فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيدٍ» بجرِّ «زيدٍ».

وذهب الأخفشُ والجَرْميُّ والمازنيُّ والمبرِّد وجماعةٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ [4] إلى أنها مِثْلُ «خَلا»: تستعملُ فعلاً فتنصبُ ما بعدَها، وحرفاً فتجرُّ ما بعدَها، فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيداً، وَحاشا زيدٍ».

وحَكى جماعةٌ ـ منهم الفرَّاءُ[5] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنه: «اللهمَّ اغْفِرْ لي ولِمَنْ يَسْمَعُ، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبعِ» وقولُه: [البسيط]

= الاثنين فاعل «فهما حرفان» الفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(١) قد استشهد الشارح للجرِّ بـ«عدا» و«خلا»، ومن شواهد النصب بـ«خلا» قول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ... وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

ومن النصب بها بعدَ «ما» قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فإنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذي يَهوَى نَدِيمِي مُولَعُ

(٢) «كخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

(3) وهو مذهب سيبويه كما في «الكتاب» ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، وأكثر البصريين.

(4) سيذكر الشارح بعد سطرٍ الفراءَ وأبا زيد الأنصاري وأبا عمرو الشيبانيّ، وبقيتهم مما لم يذكرهم: ابن خروف، والزجّاج.

(5) الذي يراه الفراء أن «حاشا» فعلٌ لا فاعلَ له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على «إلا» ـ أي: على الاستثناء ـ لم يُنقَلْ ذلك عنه في «خلا» و«عدا».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩، و«حاشية الصبان على الأشموني» ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

ش١٧٧ ـ حاشا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ   عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلامِ والدِّينِ(١)

وقولُ المصنِّفِ: «**ولا تصحب ما**» معناه أنَّ «حاشا» مثلُ «خَلا» في أنها تَنْصِبُ ما بعدَها أو تجرُّه، ولكنْ لا تتقدَّم عليها «ما» كما تتقدَّم على «خَلا»، فلا تقولُ: «قامَ القَومُ ما حاشا زيداً»، وهذا الذي ذكرَه هو الكثيرُ، وقَدْ صحِبتْها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أُسامَةُ أَحَبُّ النّاسِ إِلَيَّ ما حاشا فاطِمَة**»(2)(٣).

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.
الإعراب: «**حاشا**» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلِّ السابق «**قريشًا**» مفعول به لحاشا «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**الله**» اسم «إن» «**فضلهم**» فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضَّل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن»، «**على البرية بالإسلام**» جارَّان ومجروران متعلِّقان بفضل «**والدين**» عطف على الإسلام.
الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشًا» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً ونصب به ما بعده.

(2) أخرج أحمد في «مسنده» برقم (٥٧٠٧) عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها**».
وأخرج في «المسند» برقم (٥٨٤٨) عن سالم عن أبيه أنه كان يسمعه يُحدّث عن رسول الله ﷺ حين أمّر أسامة بن زيد. . . الحديث.
وفي خاتمته: قال سالم: ما سمعتُ عبد الله يحدث هذا الحديثَ قطّ إلا قال: «**ما حاشا فاطمةَ**» وقول سالم في خاتمة الرواية في «السنن الكبرى» برقم (٨١٣٠).

(٣) توهم النحاة أن قوله: «**ما حاشا فاطمة**» من كلام النبي ﷺ فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها «ما»، وذلك غير متعين، بل يجوز أنْ يكونَ هذا الكلامُ من كلامِ الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «**أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ**» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ   وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعلِ من ستة أوجه:
الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً.
والثاني: أن الاستثنائية إن كانت فعلاً غير متصرفة، وهذه متصرفة. =

وقوله: [الوافر]

ش١٧٨ ـ رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشاً فـإنّـا نَـحْـنُ أَفْـضَـلُـهُـمْ فِـعَـالا[(١)]

ويقال في «حاشا»: «حاشَ، وَحَشا».

= **والثالث**: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازًا.

والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياء.

والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني: «وما أحاشي».

والسادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصًا عليه، والله ينفعك به.

(١) نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حُرمةَ كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك، ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالا» في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزةٌ سَنيَّةٌ «فعالاً» هو بفتح الفاء: الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**الناس**» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «**ما حاشا**» ما: مصدرية: حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «**قريشاً**» مفعول به لحاشا «**فإنا**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «**نحن**» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لـ«إنَّ» «**أفضلهم**» أفضل: خبر «إن» وأفضل مضاف، و«هم» مضاف إليه «**فعالاً**» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرًا.

الشاهد فيه: قوله: «ما حاشا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرَّد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثةَ مذاهب:

الأول: **أنها لا تكون إلا حرف جرٍّ**، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورًا، وهذا رأي سيبويه، وتبعه عليه =